

## واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

### The reality of financing startups in Algeria

نور الهدى حمروش<sup>1\*</sup>، كوثر بوترة<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> جامعة باجي مختار-عناية(الجزائر).

<sup>2</sup> جامعة باجي مختار-عناية (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2022/06/08؛ تاريخ المراجعة: 2022/06/27؛ تاريخ القبول: 2022/12/31

#### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل إجراءات والتدابير التي قامت بها الجزائر من أجل دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة. وذلك لقدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج وتحقيق تنوع اقتصادي وخفض معدلات البطالة والدفع بعجلة النمو الاقتصادية، لهذا تم انشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر يتم تمويله من طرف الخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الناشئة : الابتكار : التنمية الاقتصادية : الجزائر.

تصنيف JEL : G29 .

#### Abstract:

This study aimed to highlight the reality of financing emerging institutions in Algeria in light of the measures and measures that Algeria undertook to support and develop emerging institutions in recent times, due to its ability to achieve economic development through its contribution to increasing the local product and achieving economic diversity, reducing unemployment rates and paying a wheel Economic growth, for this has been the establishment of a fund for the financing of emerging institutions in Algeria that is funded by the public treasury.

Keywords: emerging institutions; with a compassion; economic development; Algeria.

Jel Classification Codes : G29 ;

تشكل المؤسسات الناشئة نسبة هامة من النسيج الاقتصادي في أغلب دول العالم، حيث تعتبر عنصرا هام لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لقدرتها على الإبداع والابتكار لزيادة الطاقة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة، ويعتبر الحصول على التمويل بالحجم والكلفة المناسبة من أبرز العقبات التي تعيق تطور المؤسسات الناشئة خاصة في مرحلة بداية النشاط والتوسع، بالنظر إلى عدم كفاية أموالها الخاصة وارتفاع تكاليف التمويل التقليدي بسبب حجم المخاطرة الكبير الناتج عن منح قروض لهذه المؤسسات، وهنا برز الابتكار المالي كمدخل لتوفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات من خلال تقديم أساليب حديثة تراعي خصوصيتها وحجمها.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماهو واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تواجه المؤسسات الناشئة العديد من العوائق والعراقيل، فتصدت لها الجزائر من خلال مجموعة من التدابير تعمل على تذليل العقبات للنمو المؤسسات الناشئة ونهوض بالاقتصاد الوطني.
- أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر هي عائق التمويل.

أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف الدراسة في تسليط الضوء على النقاط التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة؛
- التعرف على طرق تمويل المؤسسات الناشئة؛
- معرفة واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، والذي يساعد على وصف أهم الظواهر المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، وتحليل مختلف الاحصائيات الخاصة بواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1 - دراسة أسماء بللعمما ونور الدين كروش ( 2020): حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة للمؤسسات الناشئة بالجزائر-دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة.-

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، من خلال حاضنات الأعمال الجامعية، وتوصلت إلى جملة من نتائج تتمثل أهمها في :

✓ عمل حاضنات الأعمال على زيادة نسب نجاح المؤسسات الناشئة، من خلال توفير التوجه الإداري و المساعدة الفنية والاستشارات المصممة خصيصا للمؤسسات الناشئة مما يجعل خريجي الحضانة دور في خلق فرص عمل وتقوية الاقتصاد الوطني؛

✓ شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا في مجال ريادة الأعمال، خاصة في حركة تأسيس حاضنات الأعمال كدعامة للتحويل إلى اقتصاد الشركات الناشئة، بحيث تم تأسيس حاضنات أعمال متخصصة في احتضان وتسريع نمو الشركات الناشئة بالجزائر.

## 2 - دراسة بودالي مخاطر (2021): الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور بعض الهياكل في تمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، كالتحويل عن طريق رأس مال المخاطر وجهاز أونساج وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يتمثل أهمها في أن توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة في الجزائر جد ضعيف وفي مجالات محدودة.

## 3 - دراسة مفروم برودي (2020): المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع والمأمول.-

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال الكشف عن واقع بعض مكونات النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل أهمها في أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات (عدد قليل من حاضنات الأعمال، طرق تمويل كلاسيكية وتقليدية لا تناسب المؤسسات الناشئة.

### 1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وطرق تمويلها:

#### 1.1. مفهوم المؤسسات الناشئة .

✓ هي مؤسسة ليس لها نموذج أعمال ثابت وتستكشف الاحتمالات المختلفة، بمعنى اخر لم تقم المؤسسات الناشئة بتطوير منتجاتها بشكل واضح، ولم تحدد بعد عملائها ولا تعرف بعد كيف تصبح مربحة (haraoubia, 2021)؛

✓ هي مؤسسة سريعة النمو ومتطورة حديثا تسعى إلى تلبية احتياجات السوق من خلال إنشاء نموذج أعمال ناجح حول منتج ابداعي أو خدمة أو عملية أو منصة (chemma, 2021) ؛

✓ هي مؤسسات قائمة على التكنولوجيا، أسسها علماء مبتكرين مدربون جيدا في المجال التقني يساعدهم متخصصون في الادارة أو يمنحون أنفسهم الوسائل لتدريب أنفسهم على تقنيات الإدارة، وبالتالي هم مصممون على التغلب على العقبات النفسية المعرفية التي يمكن تعيق الأجهزة اللازمة لإدارتها (françoisMeyssonnier, 2015).

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المؤسسة الناشئة هي: "كل مؤسسة تهتم بتقديم فكرة جديدة مبتكرة باستخدام أحدث التكنولوجيات مما يجعلها تنمو وتقوى سريعا وتحقق أرباح كبيرة في حالة نجاحها".

## 1.2. مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.

تعرف المؤسسات الناشئة الكثير من العقبات والصعوبات خلال دورة حياتها، ومن أكبر العقبات التي تواجه أصحاب المشاريع الجديدة هي رأس المال والحصول على مصدر للتمويل، وتتمثل أهم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في (شرفي، 2020):

- ✓ **التمويل الذاتي:** أي يعتمد صاحب المؤسسة الناشئة على ماله الخاص خاصة في بداية النشاط، حيث يمكن ان تغطي التكاليف من المدخرات الشخصية البسيطة، وتتميز هذه الطريقة بأن صاحب المؤسسة يحافظ على ملكيتها دون الحاجة إلى التفريط في حصة منها أو جزء من إدارتها لشركاء خارجين، وفي المقابل يكون صاحب المؤسسة تحت أعباء نفسية ومادية وسط غموض مصير الفكرة وكيفية استقبالها في السوق، وينصح صاحب النشاط في هذه الحالة بتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن لأنه هو من يتحمل المسؤولية كاملة؛
- ✓ **قروض المشروعات الصغيرة:** معظم البنوك حاليا توفر برامج لتمويل المشروعات الصغيرة، حيث تمتاز هذه الوسيلة بأن ملكية المؤسسة تبقى لصاحبها، كما أن البنوك تطلب العديد من الشروط والالتزامات التي تفرض على الشخص الوفاء بها خلال فترات محددة، وهي تحتاج أيضا إلى تقديم وصف مفصل لقنوات إنفاق هذه التمويلات البنكية وهو ما يصعب التنبؤ به في مراحل مبكرة للمشروع؛
- ✓ **رأس المال المخاطر:** هو التزام متوسط وطويل الأجل من طرف مؤسسات كبرى ورجال أعمال يتمتعون بدرجة عالية من المخاطرة، ويكون على استعداد لاستثمار مبالغ طائلة تقدر بملايين الدولارات لمساعدة مؤسسة ناشئة ذات فكرة واعدة على النمو والنجاح، الوسيلة الوحيدة للفوز بإحدى هذه الفرص هي التواصل الشخصي مع جهة التمويل، لهذا ينصح بحضور المناسبات العامة التي توفر هذا التواصل باستمرار؛
- ✓ **المستثمر الملاك:** هو مستثمر ثري يساهم في تمويل المؤسسات الناشئة مقابل حصة من المؤسسة والتي تصل في بعض الأحيان إلى 24%، لذلك لا تناسب أصحاب المشاريع الذين يحرصون على الاستئثار الكامل لمؤسساتهم؛
- ✓ **برامج المساعدة الحكومية:** يمكن الحصول على رأس المال بأشكال متنوعة، سواء القابل للإرجاع أو غير القابل للإرجاع، وذلك بالإعتماد على سياسات الدول وتوجهاتها، فقد يتخذ هذا النوع من التمويل شكل دعم غير قابل للإرجاع لأجل تطوير مشروع معين، أو قد يتخذ شكل قروض تفضيلية، أما بعض الهيئات الحكومية فتقدم برامج تمويلية للمؤسسات الناشئة بأقل تكلفة وإجراءات ميسرة، تغطي برامج المساعدة الحكومية جميع الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الناشئة والتي تنفذها المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال والابتكار، أما التقديم الدعم غير مباشر من خلال توفير المعدات المتخصصة أو المقرات بأسعار تفضيلية، إضافة إلى تزويدها بخدمات التدريب أو التوجيه أو الاستشارات أو الخدمات القانونية أو المحاسبية؛
- ✓ **التمويل الجماعي:** هو أسلوب جديد لتمويل مشاريع إنشاء الأعمال التجارية باستخدام الإنترنت كقناة ربط قادة المشروع والأشخاص الراغبين في الاستثمار في هذه المشاريع (hidayat, 2021)، يشير التمويل الجماعي إلى جمع الأموال، بمبالغ صغيرة عموما، بهدف تمويل مشروع معين، قد يكون ذا طبيعة فنية أو إنسانية أو اجتماعية أو تنظيمية (salih, 2015)؛
- ✓ **حاضنات الأعمال:** بناء مؤسساتي (عامّة أو خاصة) مخصص لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة سواء الحديثة منها أو التي في طور النمو، بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها مريحة، وذلك من خلال ماتقدمه لها من مساحات مناسبة من المباني لمزاولة نشاطها وإسداء المشورة والنصح لها في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية المساعدة هذا بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التسهيلات المالية والمهنية (olugu, 2015).

## 2. المؤسسات الناشئة في الجزائر:

### 2.1. مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أصبح مفهوم المؤسسات الناشئة من بين أكثر المفاهيم تداولاً في الجزائر أكاديمياً، إعلامياً وسياسياً وهو ما يبرز رغبة الدولة في التوجه نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات لعدة أهداف تتعلق أساساً بتحقيق التنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار خارج المحروقات واثمين البحوث العلمية والاستفادة من الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة، حيث يراود من المؤسسات الناشئة أن تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي. لهذا تم تعريفها من قبل المشرع الجزائري بأنها "كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية (20-254 ا.، (2020):

- ✓ عمرها يجب أن لا يتجاوز 8 سنوات، وبالتالي بمنح علامة المؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة؛
- ✓ ونموذج أعمال المؤسسة يجب أن يعتمد على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- ✓ وعدد العمال فيها يجب أن لا يتعدى 250 عامل؛
- ✓ وأن يكون رأس مال الشركة مملوك بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- ✓ يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- ✓ ويجب أيضاً أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوية المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية".

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المؤسسة الناشئة في الجزائر تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في (مخناشة، (2020):

- ✓ تعتبر مؤسسة شابة يافعة وحديثة العهد لا يتجاوز عمرها 8 سنوات؛
- ✓ يختص نشاط المؤسسات الناشئة على إنتاج السلع و/أو تقديم خدمات مهما كانت طبيعتها أو نوعها؛
- ✓ رقم الأعمال السنوي يجب أن لا يتجاوز المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال الممنوح لصفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمحدد بـ 4 مليار د.ج.

قامت الجزائر بمجموعة من التدابير والإجراءات والقرارات لدعم المؤسسات الناشئة على التطور والنمو من أجل تحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات، تتمثل في:

- إنشاء وزارة خاصة تهتم بكل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة وتقديم كل الدعم لها، تعرف الوزارة بـ "المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة"، وتعين وزير منتدب لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة مكلف بالمؤسسات الناشئة (20-01، 2020):
- انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، تنشأ لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة ومقرها الجزائر العاصمة (20-254 ا.، 2020)، تشكل اللجنة الوطنية من ممثلي الوزارات ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية والابتكار حسب ما تم

ذكره في المادة 3 من المرسوم التنفيذي 20-254، يرأس اللجنة الوطنية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله (20-254، ا.، 2020)، و تتمثل مهمة اللجنة الوطنية في (20-254، ا.، 2020):

- ✓ منح علامة "مؤسسة ناشئة" و منح علامة "مشروع مبتكر" و منح علامة "حاضنة أعمال";
- ✓ المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها;
- ✓ المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.
- إطلاق بوابة إلكترونية خاصة بالشركات الناشئة وحاضنات الأعمال [/https://startup.dz](https://startup.dz)، يتم من خلالها بناء بيانات مركزية لجميع الأطراف النشطين في النظام البيئي للشركات الناشئة، ويتم فيها إيداع ملفات طلب علامات "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنات أعمال"، ويمكن صاحب الطلب من متابعة طلبه عبرها، يهدف هذا الإجراء إلى الحد من بيروقراطية الملفات الورقية وتسريع إجراءات منح العلامة;
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال ترمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة;
- القيام بتسهيل الاستفادة من الدفع الإلكتروني لصالح المؤسسات الناشئة;
- القيام بعدة تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة، حيث تم إعفاؤها من الضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك حسب المادة 86 التي تعدل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وتحرر كما يلي: "تعفى المؤسسات التي تحمل علامة 'مؤسسة الناشئة' من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 4 سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة 'مؤسسة ناشئة'، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد" (20-16، 2020)، وكذلك إعفاؤها من الضريبة الجزافية الوحيدة وضمن نفس الشروط، كما تعفى المعدات التي تقتنمها الشركات الناشئة من الرسم على القيمة المضافة (20-07، 2020);
- إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى "مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة" تحمل التسمية المختصرة "ألجريا فانتور" (20-356، ا.، 2020)، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة (20-356، ا.، 2020)، ومقرها الجزائر العاصمة (20-356، ا.، 2020)، و تتمثل مهامها في (20-356، ا.، 2020):
- ✓ المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، حسب كل مجال نشط فيه;
- ✓ المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار، قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية;
- ✓ إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات لتطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين، وضمان متابعتها وتقييمها;
- ✓ إعداد وتنفيذ مناهج التسريع التي تضمن متابعة المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" والمشاريع المبتكرة الحاملة لعلامة "مشروع مبتكر" وكذا تقدير احتياجاتهما، والمصادقة على ذلك;
- ✓ تشجيع ودعم كل مبادرة ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط;

- ✓ المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات الصلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية؛
- ✓ تسيير الأملاك المخصصة لها والتي تتحصل عليها لاستغلالها؛
- ✓ إعداد ومتابعة عقود النجاعة الخاصة بالخدمات التي تقدمها هيكل الدعم الموضوعة تحت مسؤوليتها، والسهر على احترامها وضمان التناغم والتنسيق فيما بينها.

ومن أجل تمويل المؤسسات الناشئة قامة الجزائر بالإعتماد على:

➤ صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة "Start-up" والذي فتح عن طريق حساب مخصص تخصيصا خاص في الخزينة رقمه 150-302 المكلف باحتضان المؤسسات الناشئة والترويج للمنظومة الاقتصادية لهذه المؤسسات، حيث يقيد في هذا الحساب في جانب الإيرادات "اعانات الدولة، الناتج عن الرسوم غير الجبائية وكل الموارد والمساهمات الأخرى" أما في جانب النفقات فيسجل "ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة start-up، وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية، تمويل التكوين، احتضان للمؤسسات الناشئة، تحديد شروط و كفاءات وسير حساب التخصيص هذا عن طريق التنظيم" (19-14، 2019)، الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة هو آلية تمويل جديدة تختلف عن آليات التمويل التقليدية تمكن أصحاب المشاريع من تفادي الإجراءات البيروقراطية البنكية التي تتسم بالتعطيل وعدم الاندماج الحقيقي في قضايا التنمية المستدامة، حيث تسمح هذه الآلية التي تتمتع بالمرونة وتحمل المخاطر التي تتطلبها المؤسسات الناشئة، من تسريع الإجراءات وتوفير الدعم المطلوب لانطلاق هذه المؤسسات، ويتم تمويل هذا الصندوق من طرف الدولة عن طريق وزارة المؤسسات الناشئة و 6 بنوك عمومية، غير أنه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا، يمول الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة ثلاثة أنواع من الاستثمارات هي:

- ✓ استثمارات صغيرة: من أجل إنشاء المؤسسة، وتقدر قيمته بـ 5 مليون وخمسة آلاف دينار جزائري؛
- ✓ استثمارات متوسطة: من أجل تطوير الشركة، يقدر قيمته بخمسة ملايين دينار جزائري؛
- ✓ استثمار المخاطر في رأس مال: من أجل تمكين الشركة من النمو أسرع، يقدر قيمته بعشرين مليون دينار جزائري.

تقدمت 232 شركة ناشئة بطلب الدعم من الصندوق منذ نشأته في أكتوبر 2020، وتم قبول تمويل 86 شركة ناشئة وذلك في 18 قطاع مختلف مقسم على 16 ولاية جزائرية.

➤ استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل المؤسسات الناشئة وتعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر وكذا تشجيع المؤسسات الناشئة الأجنبية لاسيما الإفريقية، على الاندماج في المنظومة الحاضنة الجزائرية؛

➤ حاضنات الأعمال: لقد عرفت حاضنة أعمال في الجزائر باسم "مشارت المؤسسات"، وتم إنشاء أول مشتلة سنة 2001 لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل ضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا حسب نص المادة 12 من القانون رقم 01-18 (01-18، 2001)، وتم تعريف مشارت المؤسسات وتقسيمها إلى أشكال من طرف المشرع الجزائري في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78، بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب

النص "المشآتل"، يتم إنشاء مشتلة المؤسسات بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المشآتل في أحد الأشكال التالية (03-78 ا.، 2003):

- ✓ المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ✓ ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- ✓ نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

نلاحظ أن المشرع الجزائري خصص المحضنة (الحاضنات) بالمؤسسات العامة بالقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العامة بميدان البحث، وبالتالي الأمر يختلف عن مفهوم المعمول به في الدول المتقدمة والنامية، حيث نجد تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع القطاعات، وتختص بشكل أكثر في قطاع البحث والتكنولوجيا. وتتوخى أهداف مشآتل المؤسسات فيما يلي (03-78 ا.، 2003):

- ✓ تطوير التأزر مع المحيط المؤسسي، وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
  - ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية مكان تواجدها، و ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
  - ✓ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، وتشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
  - ✓ العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.
- تتكفل المشآتل طبق للمادة 4 والمادة 6 والمادة 2 من الملحق د فتر شروط تبعات الخدمات العمومية لمشآتل المؤسسات، من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 ب:

- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- ✓ تسيير وإيجار المحلات؛
- ✓ تقديم الخدمات، دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
- ✓ تقديم إرشادات وإستشارات خاصة؛
- ✓ فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
- ✓ إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- ✓ دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- ✓ وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة، الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية.

وتوفر المشتلة أيضا بناء على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة التالية (03\_78، 2003):

- ✓ استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، والقيام بتوزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق؛
  - ✓ استهلاك الكهرباء والماء والغاز؛
  - ✓ تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها؛
- وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع (03-78، 2003)

لم يستعمل التشريع الجزائري مصطلح حاضنات الأعمال بمفهومه وتسميته الصحيحة إلى في مرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر في 15 سبتمبر 2020، أما قبل هذا المرسوم كان ستعمل المشرع الجزائري مصطلح المشتلة لتعبير عن الحاضنات رغم أن الفظتين لا يؤديان نفس المعنى، حيث عمل الحاضنة يبدأ في مرحلة سابقة عن الإنشاء أما المشتلة يكون بعد الإنشاء، أما في المادة 21 المرسوم التنفيذي 20-254 عرف المشرع الجزائري حاضنة الأعمال بأنها "كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل". تمنح علامة حاضنة أعمال من طرف اللجنة الوطنية لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد، حسب الأشكال نفسها، وينشر قرار منح علامة "حاضنة أعمال" في البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة، أما في حالة رفض الطلب ما يجب تبرير الرفض من طرف اللجنة الوطنية إلكترونيا (20-254 ا، 2020).

يتم مراقبة أعمال حاضنات الأعمال من طرف اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال"، وعند الإخلال بالتزاماتها يتم تجميد أو سحب علامة حاضنة أعمال منها كعقوبة تفرضها اللجنة جزاء الإخلال بالتزاماتها اتجاه المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة. ويتم اخبار الحاضنة المعاقبة إلكترونيا بقرار السحب أو التجميد، ويمكن للمؤسسة المعنية تبرير ذلك وقيام اللجنة الوطنية بإعادة النظر في ذلك وإخباره في أجل لا يتجاوز 30 يوما ابتداء من تاريخ طلبه (20-254، 2020).

تعتبر حاضنات الأعمال أداة فعالة للمؤسسات الناشئة من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية لها، بحيث تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وطاقاتها الإنتاجية للاستعداد لزيادة الطلب في السوق، حيث أن التكامل الاقتصادي والشراكة بين هذه المؤسسات يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وهو ما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق أداء تنافسي عالي لهذه المؤسسات من أجل مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها داخليا وخارجيا،

لكن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي لم تسمح بانتشار الوعي لمثل هذه المبادرات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا قامت الجزائر بمجموعة من الآليات لتطوير حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر تتمثل في (بدرانية، 2020):

- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛
- ✓ قيام الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل البنوك والمستثمرين في القطاع الخاص؛
- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، ومحاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم أغلب الدول العربية؛
- ✓ ترقية وتشجيع توصل المؤسسات الناشئة إلى مصادر تمويل ملائمة، لاسيما من خلال استحداث صندوق موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رأس المال المخاطر؛
- ✓ التأطير القانوني للتمويل التشاركي، كدعامة هامة لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- ✓ وضع قانون خاص موجه للعمال الاحرار (Freelancer) من أجل تسهيل لجوء المؤسسات الناشئة إلى مورد بشري متخصص؛

- ✓ المبادرة بإجراءات تحفيزية موجهة لرؤس الأموال الاستثمارية لنخبتنا المغتربة وتعيين اتفاقات من أجل تفادي الازدواج الضريبي؛
- ✓ الإعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس أموال في المؤسسات الناشئة؛
- ✓ ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج، ويتعلق الأمر بـ "الجامعات الحاضنة المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملون العموميون، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التأثير والعمل الاشتراكي"؛
- ✓ دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات ناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتمويل مشاريع البحث ذات الإمكانيات الصناعية القوية إلى منتجات.

ويوضح الشكل التالي عدد حاضنات الأعمال في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية خلال سنة 2019.

الشكل رقم (01): عدد حاضنات الأعمال بالجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية سنة 2019.



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على BAKLI Abdelhamid, Conférence internationale sur les startups, MICALAT-CIC Alger-16 Novembre 2019.

يوضح الشكل رقم ( 01 ) أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي لا تملك حاضنات أعمال في القارة الإفريقية، حيث أن جنوب إفريقيا تمتلك عشرة أضعاف عدد حاضنات الأعمال المتواجدة في الجزائر وهذا راجع إلى حداثة حاضنات الأعمال في الجزائر بسبب عدم وضوح تعريفها ومهامها وتأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاطها، ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة.

### 2.3. واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

رغم اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخير، إلى أن الجزائر عرفت تأخر في اطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل عدة قطاعات وغياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير، ورغم ذلك قامت الجزائر بمجموعة من التدابير والإجراءات لدعم إنشاء نمو وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، إلى أن أفضل المؤسسات الناشئة تحتل مكانة متأخرة في الترتيب العالمي للمؤسسات الناشئة كما يوضح الجدول التالي:

#### الجدول رقم (01): ترتيب أفضل 10 مؤسسات ناشئة في الجزائر عالميا.

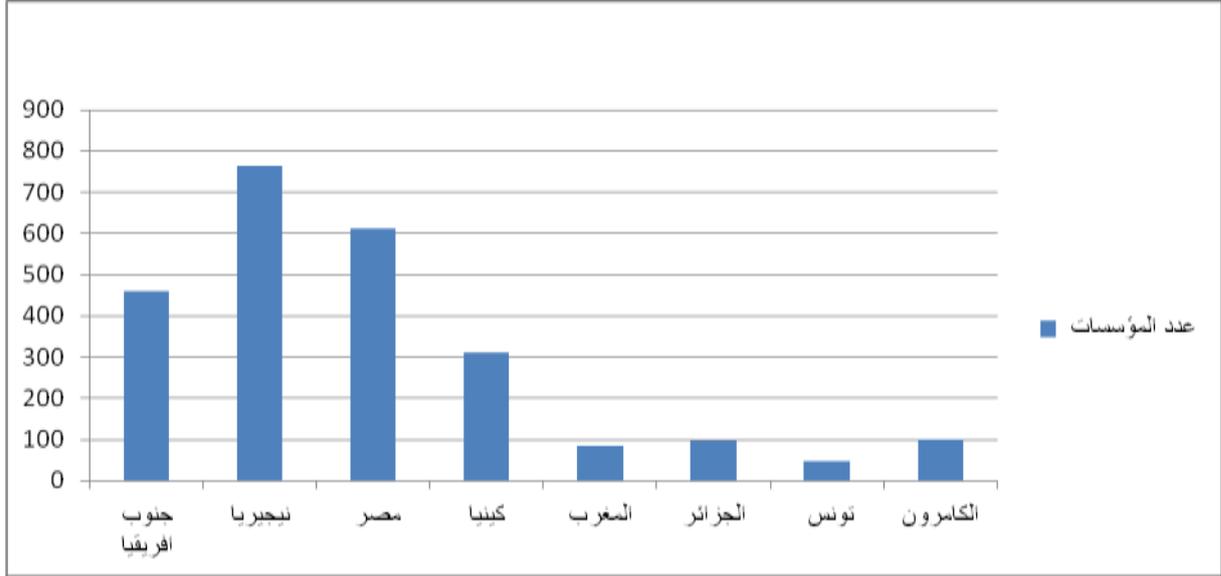
ترتيبها في الجزائر	اسم المؤسسة	تعريف المؤسسة	ترتيبها عالميا
1	Siamois QCM	عبارة عن منصة تدريب إلكترونية لطلبة الطب	1511
2	Batolis	موقع بيع إلكتروني	2981
3	Yassir	موقع في مجال النقل	3841
4	Zawwali	موقع ربط المستخدمين ببائعي التجزئة	4192
5	Ubexpay ebanking	متخصصة في الدفع الإلكتروني	4933
6	Global opportunities	منصة لاكتشاف الفرص	5202
7	Academiataouna	منصة التعلم الإلكتروني	5335
8	Lafirst	منصة إلكترونية للحرية المالية	6134
9	Madinjdida	منصة في مجال التجارة	7039
10	U3.NET	منصة خاصة بإنشاء التطبيقات الإلكترونية	7265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على <https://www.startupranking.com/top/algeria>.

نلاحظ من الجدول رقم ( 01) أن أفضل 10 مؤسسات ناشئة في الجزائر تحتل مراتب جدا متأخرة في الترتيب العالمي للمؤسسات الناشئة في العالم، حيث أن أفضل مؤسسة مؤسسة ناشئة في الجزائر تحتل المرتبة 1511 عالميا وهذا ترتيب

جد متأخر، كما نلاحظ أن أفضل المؤسسات الناشئة عبارة عن مواقع إلكترونية، كما أن أغلب المؤسسات الناشئة التي تم إنشائها في الجزائر تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها عبارة عن مجرد لتجارب سابقة في العالم و يوضح الشكل التالي عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة مع بعض الدول الإفريقية لسنة 2021.

الشكل رقم (02): عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية سنة 2021.

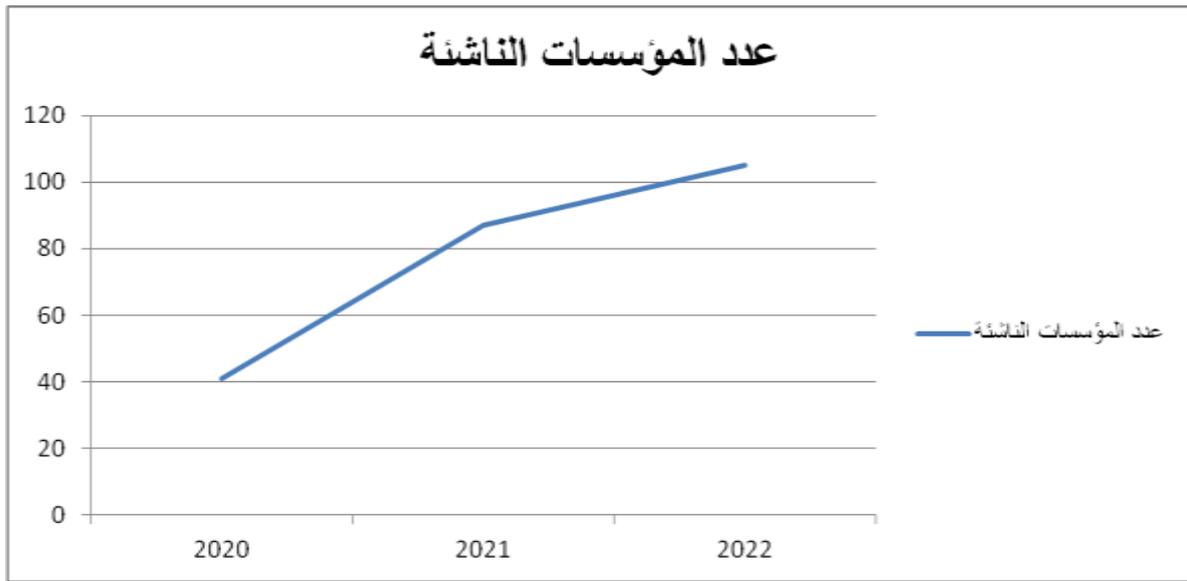


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات <https://www.startupranking.com/countries> تم الإطلاع يوم 2021/12/31 على الساعة 15:00.

يظهر الشكل رقم (02) الفرق بين عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر وبعض دول إفريقيا، حيث يبلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 97 مؤسسة وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بعدد المؤسسات الموجودة في كل من مصر و نيجيريا وجنوب إفريقيا و كينيا الذي يفوق 3 أضعاف المؤسسات الناشئة الموجودة في الجزائر، وهذا راجع إلى تخلف الجزائر في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل تأخر التكنولوجيا على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير.

أما الشكل التالي يوضح عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة 2020-2022.

الشكل رقم (03): عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة 2020-2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: <https://www.startupranking.com/countries>.

نلاحظ من الشكل أن عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر سنة 2020 يبلغ 41 مؤسسة تدخل منهم 22 مؤسسة ناشئة ضمن ترتيب أفضل المؤسسات (Startup Top)، وتقع من بينهم 16 مؤسسة في الجزائر العاصمة بسبب البيئة المتوفرة فيها التي تحتوي على حاضنات أعمال، سرعة تدفق الأنترنت، كثافة المؤسسات البنكية (بردودي، 2020)، أما بعد الاجراءات التي قامت بها الجزائر خلال سنة 2020 من أجل دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر أصبح عدد المؤسسات الناشئة 97 مؤسسة سنة 2021، تدخل من بينهم 29 مؤسسة ضمن أفضل المؤسسات الناشئة (Startup Top)، موزعة كما يلي: (الجزائر العاصمة 19 مؤسسة ناشئة، بليدة 3 مؤسسات، مؤسستين بكل من وهران ومستغانم، مؤسسة واحدة بكل من تلمسان وجيجل والواد)، ليبقى عدد المؤسسات الناشئة في تزايد مستمر ليصل إلى 105 مؤسسة ناشئة في ثلاثي الأول من سنة 2022، من بينهم 30 مؤسسة ضمن أفضل المؤسسات الناشئة (Startup Top) موزعة كما يلي: 20 مؤسسة ناشئة بالجزائر العاصمة، 3 مؤسسات ناشئة بالبليدة، مؤسستين ناشئتين بكل من وهران ومستغانم، مؤسسة ناشئة واحدة بكل من تلمسان وجيجل والواد (<https://www.startupranking.com/countries>, 28/01/2022).

## II - الخلاصة:

تعد المؤسسات الناشئة فكرة حديثة في الجزائر فهي تشهد العديد من العراقيل والتحديات خاصة في جانب التمويل، لهذا حاولت السلطات المعنية التخفيف من هذه العراقيل وخلق جو مناسب لتكوين هذه المؤسسات التي تعول عليها الجزائر بأن تكون مساهما فعلا في الاقتصاد، وخلق فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- ✓ حداثة فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- ✓ التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة مازالت متأخرة؛

- ✓ غياب الحملات الترويجية للتعرف بحاضنات الأعمال ودورها؛
- ✓ حاضنات الأعمال هي أهم آلية لدعم المؤسسات الناشئة، من مرحلة انطلاقها من خلال تقديمها الدعم المالي والمادي لها؛
- ✓ لحاضنات الاعمال والمؤسسات الناشئة دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة للمؤسسات الناشئة من قبل الحاضنات وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية، ومساهمة الحاضنات في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الناشئة الوطنية؛
- ✓ عدم توافق النظم القانونية والإدارية مع اقتصاد السوق، وتفشي إجراءات البيروقراطية في المنظومة الإدارية؛
- ✓ حجم السوق في الجزائر ليس كبيرا وبالتالي الفئة المستهدفة ستكون قليلة لأن المنتج غير مطابق للمعايير الدولية مما يجعله عاجز عن دخول أسواق أخرى والمنافسة، مما يجعل نمو المؤسسات في وقت سريع احتمالاً ضعيفاً؛
- ✓ التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة أغلب القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ التخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية؛
- ✓ بعد الحاضنات الأعمال عن المناطق الحضرية، وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول بها في العالم مثل ارتفاع إيجارات البني التحتية التي توفرها لرواد الأعمال.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات وتوصيات تتمثل في:

- ✓ إعطاء تحفيزات أكبر من أجل الاهتمام بحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على إنشاء حاضنات أعمال؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير حاضنات الأعمال ودعمها للمؤسسات الناشئة؛
- ✓ الإسراع في إقامة حاضنات أعمال في جميع ولايات الوطن وفتح فروع أو حاضنات مستقلة بذاتها في الجامعات من أجل الاستفادة من نتائج البحث العلمي وإطارات شابة؛
- ✓ زيادة الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وادماج الجامعات ومراكز البحث في أرض الواقع؛
- ✓ تشجيع ثقافة الابتكار والمقاولاتية؛

أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الخارجية والمساهمة في علاج مشكلة البطالة.

#### - الإحالات والمراجع :

Disruptive innovation in tech technology startups: Case study of uber 2021 *Review mecas* 55

Entrepreneurship and business incubation programme: The sure couple 2015 *International journal of science , technology & Management* 1629

françoisMeyssonnier2015quel contrôle de gestion pour les startups? *Hal open science* 8

<https://www.startupranking.com/countries28/01/2022>

Le crowdfunding: Un outil de financement pour les startups en algérie2021 *Etude economiques* 450

Le crowdfunding: Une innovation financière pour le développement des startups 2015 *Revue des sciences économiques de gestion et de commerce* 31

Les startups en tant que composante du système nationale d'innovation: Cas des startups algériennes 2021 *Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale* 442

المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356. (2020). يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 11 من مرسوم التنفيذي رقم 20-254. (2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 11.

المادة 12 من البيان رقم 01-18. (2001). يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 7.

المادة 131 من القانون رقم 19-14. (2019). يتضمن قانون المالية لسنة 2020. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* .

المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78. (2003). يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 14.

المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356. (2020). يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356. (2020). يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 33 من القانون رقم 20-07. (2020). يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 12.

المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356. (2020). يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 10.

المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 03\_78. (2003). يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 14.

المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78. (2003). يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 14.

المادة 86 من القانون رقم 20-16. (2020). يتضمن القانون المالية لسنة 2021. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 34.

المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (2020). يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 12.

المرسوم الرئاسي رقم 20-01. (2020). يتضمن تعيين أعضاء الحكومة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 6.

أمنة مخناشة. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر-الإطار المفاهيمي والقانوني-. *مجلة صوت القانون* ، 778.

حاضنات الأعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات 2020 *مجلة المالية والأسواق* 308

سمير جادلي ومنصف شرفي. (2020). تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية: الصين، كرواتيا والمملكة المتحدة . كتاب جماعي بعنوان *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائريين الأساليب التقليدية والمستحدثة* ، 74.

مفروم بردودي. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع والمأمول. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، 349.

يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات 2003/ *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* 14

يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها 2020/ *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* 11.

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

نور الهدى حمروش ، كوثر بوترة (2022) ، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 04 (العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر 249-264